الملخص

يشـير الكثير من الباحثين إلى الحرب الروسـية الأوكرانية بأنها حرب بالوكالة بين الغرب وروسيا، ولاسيما بعد إعلان أوكرانيا رسمياً تكوين فيلق دولي يضم متطوعين ومرتزقة وعناصر من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من جميع دول العالم، للمساعدة في مجابهة روسيا، وعلى الجانب الآخر استدعت روسيا عناصر من شركة فاجنر المتمركزين في سوريا وليبيا للمشاركة في عمليتها العسكرية مع أوكرانيا، إلا أن الحرب مازالت مستمرة، مما يصعب اعتبارها نموذجًا في الوقت الحالي.

إن تدخل الشركات العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط سواء في ليبيا وسوريا والعراق وغيرها من الدول واضح، ويمكن اعتباره نموذجاً للحرب بالوكالة، وتعد شركه البلاك ووتر في العراق أكثر هذه الإشكاليات وضوحاً. وعليه، فقد اهتمت الدراسة بدور شركة البلاك ووتر، وما قامت به من أعمال كانت في البداية تقديم الدعم اللوجيستي للجيش الأمريكي، ثم تطور دورها إلى المشاركة في العمليات العسكرية واستخدام أسلحة ثقيلة وطائرات عسكرية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تم رصد هذه العناصر في الصفوف الأولى للجيش الأمريكي أثناء قيامه بالعمليات العسكرية في العراق، مما يشير إلى استخدام هذه الشركات في الحرب بالوكالة لصالح الولايات المتحدة في العراق.

كلمات مفتاحية: الحرب بالوكالة – الشرق الأوسط – الشركات العسكرية والأمنية الخاصة – شركة البلاك ووتر الامريكية – التدخل الأمريكي في العراق.

ABSTRACT

Many studies refer to the Russian-Ukrainian war as a proxy war between the West and Russia, especially after Ukraine officially announced the formation of an international legion of volunteers, mercenaries, and elements of private security and military companies from all countries of the world, to help confront Russia. On the other hand, Russia summoned the Wagner Company stationed in Syria and Libya to participate in its military operation with Ukraine, but the war is still ongoing, which makes it difficult to consider it a model at the present time.

The intervention of military and security companies in the Middle East, whether in Libya, Syria, Iraq and other countries is clear, and can be considered a model of proxy war. The Blackwater Company in Iraq presents a model of these companies and its problems. Accordingly, the study focused on the role of the Blackwater Company, and the work it did, which was

initially providing logistical support to the American army, then its role evolved to participating in military operations and the use of heavy weapons and military aircraft, and the matter did not stop at this point, but these elements were monitored in the first ranks of the US Army during its military operations in Iraq.

Key words: Proxy Warfare - Middle East - Private Military and Security Companies - American Black Water Company - American Intervention in Iraq.

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تطورات كبيرة تتعلق بقضايا الأمن، والتي انعكست على دور الدولة، فبعد أن كانت الأخيرة في السابق تحتكر استخدام القوة الشرعية وتقوم بتوفير الأمن، تبدل الحال بعد دخول أطراف جديدة مثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مجال تقديم خدمات الأمن، والقيام بوظائف جديدة كانت من قبل تدخل ضمن مهام الجيوش الوطنية كتأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن، والسلاح، والقتال، وغيرها. (Berndt Joakim p6 2009)

ومن خلال رصد تطورات الحرب بين روسيا وأوكرانيا نجد أن إعلان رئيس أوكرانيا رسميًا عن تكوين فيلق دولي من المتطوعين (المرتزقة) من جميع دول العالم للمشاركة في حربها مع روسيا أمرًا جديرًا بالملاحظة؛ إذ يعتبر سابقة أولى لإعلان رسمي لاستخدام عناصر من خارج الدول في الحروب، فعلى الرغم من أن الأمر يخالف كل القواعد والقوانين والمواثيق الدولية بهذا الشأن، فإن رد فعل المجتمع الدولي أكثر صعوبة في الفهم، ويظهر هذا الموقف في مجاهرة بعض الدول الأوربية بدعم أوكرانيا في هذا التوجه، في حين التزمت دول أخرى الصمت، مما ترتب عليه تدفق مئات الأفراد من ذوي الخبرات العسكرية والأمنية، وعناصر من شركة (البلاك ووتر) الأمريكية وغيرها من أعضاء في شركات أمنية وعسكرية أخرى(Jayanta Kalita, march 26, 2022)، وعلى الجانب الروسي نجد أن هناك تحركات لإعادة تجميع عناصر من شركة فاجنر في الشرق الأوسط وإفريقيا للتوجه نحو المشاركة في الحرب مع أوكرانيا.(خيري أمنية، صحيفة اندبندنت عربية، 2022/4/12)

كل ذلك كشف الستار عن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الحروب بالوكالة.

وسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كنمط جديد من الحروب بالوكالة من خلال التطبيق على أحد أكبر هذه الشركات، وهي شركة (البلاك ووتر) الأمريكية، وذلك لسببين، الأول: إن الدور الذي تقوم به شركة فاجنر الروسية أمر مازال به الكثير من الغموض، وعدم الدقة في المعلومات.

والسبب الثاني: هو أن شركة البلاك ووتر تعد من أقدم الشركات في هذا المجال، وقد لعبت دورًا واضحًا في العراق وأفغانستان، فمن خلال تناول نشأتها ومراحل تطورها والأنشطة التي تقوم بها ثم التركيز على دورها في العراق والمراحل التي مرت بها داخل العراق مع التطرق إلى أسباب اعتماد الولايات المتحدة على هذه الشركة في تنفيذ سياستها في العراق، هذا الدور بكافة جوانبه يؤكد استخدام هذه الشركات كنمط جديد من الحروب بالوكالة.

المشكلة البحثية

تحاول الدراسة رصد وتفسير استخدام الدول وخاصة الدول الكبرى للشركات العسكرية والأمنية الخاصة اعتماد ا على خبرات عناصرها الأمنية، والذين تضمن ولاءهم في المقام الأول في حماية مصالحها وتنفيذ أهدفها في الدولة المستهدفة من خلال تهيئة البيئة المواتية لهذا، وتسعى هذه الدراسة لتفسير الدور الذي قامت به شركة من كبرى الشركات الدولية العسكرية والأمنية الخاصة كأداة (أقرب لطبيعة الوكيل) لصالح الدولة التي تنتمى لها، والمقصود رصد دور الشركة في الشرق الأوسط بصفة عامة والتركيز بصفة خاصة على الدور الذي لعبته شركة (بلاك ووتر) في العراق كنموذج.

ومن هنا: تتمحور المشكلة البحثية في محاولة تفسير الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط والذي تنامى بشكل كبير في الفترة الأخيرة من خلال تساؤل رئيس، وهو:

- **كيف يمكن تفسير الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط بالتطبيق على دور شركة البلاك ووتر في العراق؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وكيف نشأت وانتشرت خاصة في الشرق الأوسط؟
- إلى أي مدى يمكن استخدام نظرية الحرب بالوكالة لتفسير العلاقة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والدول الراعية لها؟
- إلى أي مدى تعتمد الولايات المتحدة الامريكية على شركة البلاك ووتر في تنفيذ سياستها الخارجية؟

الإطار النظري للدراسة " THEORETICAL FRAMEWORK"

يتكون الإطار النظري الذي تتبناه الدراسة لتحليل دور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في الشرق الأوسط:

نظرية الدور:

نظرية الدور تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي، والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية. (إسماعيل صبري مقلد، 2013)

وعليه يمكن القول إن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسة :)برهان غليون وآخرون، 2005)

1. تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقًا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) ومنه يتحدد توجهها، هل هو إقليمي أم عالمي؟
2. تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
3. توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور: (VIT BENES, AUGUST2011, (UNIVERSITY OF PORTO, PORTUGAL

تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر كال هولستي Kal Holsti – بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟

في الحقيقة هناك ثلاث متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي: (عبد القادر دندن، "جامعة تبسة (الجزائر)، يومي 29/28 إبريل، 2014)

1. مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.
2. تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواء كان إقليميًا أو دوليًا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دوراً خارجياً فعالًا، حيثُ يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلًا عن أنها قادرة على أن تلعب دورًا في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.
3. أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من القرارات والسلوكيات التي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة فاعلية الأداء.

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره (كمتغير وسيط)، انطلاقًا من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ، أي أداء الدور من جهة أخرى.

بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون الدور فعالًا التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلبًا أو إيجابًا على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور. (Steven J Campball, February1999. P.1.)

تطبيق النظرية على الموضوع محل الدراسة

بالتطبيق على الدراسة، نجد أن نظرية الدور تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، فيمكننا رصد استخدام الدول الكبرى للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الشرق الأوسط، كسلوك خارجي وسياسة تتبعها الدولة لتحقيق مصالحها واهدفها.

وبتطبيق النظرية على الدور الأمريكي تجاه الشرق الأوسط نجد أن:

النظرية تهتم بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث إن صانع السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملتزمة بتبني إنجاز بعض المهام على المستوى الإقليمي أو الدولي وهو محور اهتمام الدراسة، فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة، وفقا لطبيعة الدوافع الصراعية أو التعاونية فنظرية الدور تفسره بافتراض أن الأشخاص أو صناع القرار السياسي ملتزمون باستخدام أى أدوات متاحة له في لعب دور معين يخدم مصالح دولته ويحقق أهدافها.

نجد أن الدور الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يعتمد على العديد من المحددات والدوافع أهمها أن المصالح الاستراتيجية أو القومية هي في الغالب الأكثر استخدام ا، كما تنظر إلى الشرق الأوسط، على أنه جزء من الميزان العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، بالإضافة للمفهوم القومي الأمريكي والذى يعني هيمنة أمريكية مطلقة على العالم وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط ، وهذه الهيمنة تعني سيطرة شاملة على السياسة والاقتصاد، وحتى على الجيوش، ويتطلب ذلك إبعاد بل وتدمير أي قوة تحاول أن تسيطر على المنطقة سواء كانت من حلفاء أوروبا أو أعدائها أو روسيا أو من أي قوة إقليمية كإيران أو العراق، ومن هنا نجد أن السياسة الأمريكية، تنطلق من مبدأ أساسي وهو عدم تحول الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ لأي قوة كبرى تهدد المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبالتالي فرض سيطرتها وإبعاد حلفائها عنها. (شاكر اليساري، دراسات عربية عدد 7، بيروت دار الطليعة، 1991ص 83)

ولابد من الإشارة إلى عدة مفاهيم أساسية في هذا الشأن منها:

- **مفهوم الحرب بالوكالة:**

الحروب هي صراع بين دولتين أو أكثر، عادة ما يكون الهدف منه هو تحقيق مكاسب، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك، ولكن تحاول بعض الدول الالتفاف على هذا الشكل من أشكال الصراع المسلح من خلال الاستعانة بقوى أخرى لخوض هذا النزاع بدلًا منها بشكل خفي أو

معلن، وهو ما يعرف باسم الحرب بالوكالة. (Geraint Hughes, Sussex Academic Press, 2012, p. 11)

تعتمد حرب الوكالة على طرف ثالث يبتعد كل البعد عن الحرب الأصلية، غالبًا ما يكون من الإرهابيين أو المتمردين الذين يتم تمويلهم بالأموال والأسلحة اللازمة من قبل قوى أخرى والتي تتولى ذلك الأمر في معظم الأحيان لتحقيق مصالحها الشخصية، حيث إن تلك القوى الأخرى تبحث في الغالب عما يجلب النفع لها ولشعبها، حتى وإن كان ذلك عن طريق التعدي على بعض حقوق الدول الأخرى بحرب الوكالة. (Michael Furstenberg, Sept ,2010, p,3)

- **مفهوم الشركات العسكرية والأمنية:**

من أجل تحديد مفهوم الشركات العسكرية الخاصة PMCs لا بد من تعريفها فعلى الرغم من الانتشار الملحوظ للشركات العسكرية الخاصة وتزايد الكتابات عنها على المستوى القانوني والعسكري والاستراتيجي وحتى الإعلامي، في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتم اعتماد تعريف رسمي لها في المواثيق والمعاهدات الدولية، ولهذا يُعد من أصعب ما يواجه الدراسين في هذا المجال الوصول لتعريف محدد.

ويرجع البعض عدم وجود تعريف متفق علية إلى ضعف الاهتمام الدولي بهذا الشأن، وعدم إرادة وضع نصوص إلزامية تحكم نشاط هذه الشركات، عدا بعض الوثائق التي لم ترقَ إلى درجة القواعد الدولية الملزمة. (جيلار، إيمانويلا كيارا المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 86، عام 2006، ص 114.)

لذا تم الاستناد إلى التعريفات التي جاءت على يد بعض الأكاديميين الذين توغلوا في دارسة هذه الشركات، وكان أكثر التعريفات شمولا هو تعريف P. Singer، صاحب أول دراسة مفصلة عن الشركات الخاصة، حيث جاء تعريف للشركات العسكرية الخاصة بأنها مؤسسات أو منظمات أعمال تحترف تقديم الخدمات المرتبطة بشكل معقد بالحرب. (P.W. Singer International Security Cornell University Press,1/1/2002, p55-56)

مراجعة الأدبيات السابقة (LITERATURE REVIEW):

بات صعود الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة Private Military and Security Companies، كفاعل دولي من غير الدول حاضرًا بقوة في مشهد العلاقات الدولية في عالمنا اليوم،

وهو ما يطرح أسئلة حول الدور الذي تقوم به هذه الشركات كأداة من أدوات الدول لحماية مصالحها وهنا نركز على شركة البلاك ووتر الأمريكية ونستعرض الدراسات السابقة في محورين:

المحور الأول: دارسات تتناول الحروب بالوكالة كنمط جديد من الحروب.

المحور الثاني: دراسات تناولت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بشكل عام وشركة البلاك ووتر بشكل خاص.

المحور الأول: الأدبيات المعنية بتناول الحروب بالوكالة كنمط جديد من الحروب:

كانت الحروب بالوكالة حاضرة بقوة في فترة الحرب الباردة ما بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، بعد ذلك تراجع الاعتماد على الحروب بالوكالة ليترك مكانه لوضع الاستراتيجيات المباشرة، لكن شهدت الفترة الأخيرة الماضية عودة الحروب بالوكالة بقوة بسبب الصدام الجديد ما بين القوى العالمية أو القوى الإقليمية.

وجدت دراسة (مالك محسن العيسوي) بعنوان " **الحروب بالوكالة** " استعرضت الدراسة الأهمية الاستراتيجية للعراق بعد الحرب الباردة واعتبارها أكبر تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي مما جعل الولايات المتحدة تسعى إلى إضعاف العراق واحتوائه من خلال ما يتعلق بوجود أسلحة دمار شامل، كما توصلت الدراسة الي أن الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر غيرت استراتيجيتها من الردع والاحتواء في الاستجابة للتهديدات الأمنية إلى الحرب على الإرهاب والضربات الاستباقية واستخدام وكلاء عنها لتأمين مصالحها الخارجية ولعب دوراً ريادياً للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. (مالك محسن العيسوى العربى للنشر والتوزيع، ط 1، 2014)

وعلى جانب آخر نجد دراسة بعنوان (Warter D. Gevham, Secretary of the Warter D. Gevham, Irrgular Warfare, Air Force (Air Forcem 15 March 2013 "Doctrine والتي تناولت السياق الاستراتيجي للحروب اللامتماثلة مع الوقوف أمام الاستراتيجيات التي تقوم عليها تلك الحروب وكذلك العمليات ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الجهة الصادرة عنها وهى القوات الجوية الأمريكية حيث تركز على استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كنمط جديد من الحروب بالوكالة، وتوصلت إلى استخدام أطراف أخرى في تنفيذ مصالح الدول وأهدفها وذلك للعديد من المميزات سواء التنصل من المسئولية الدولية أو قلة التكاليف والأعباء على الجيوش النظامية وغيرها .

المحور الثاني: الأدبيات المعنية بدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل عام وشركة البلاك ووتر على وجه الخصوص:

في دراسة (حسام الدين محمد سويلم) " **خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق** " تعرضت الدراسة لتتناول دور المرتزقة في القارة الإفريقية، والبلقان، وأمريكا اللاتينية، وأفغانستان، والعراق، وعرضت سياسة الولايات المتحدة في عمليات اغتيال وتخريب ضد مواقع معادية لا تريد واشنطن التورط فيها بشكل مباشر، ونستنتج من هذه الدراسة أن: تعاون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع القوات النظامية أمر ليس جديد على الإدارة الأمريكية، فقد بدأ هذا التعاون منذ حرب فيتنام وذلك ضمن برنامج سرى عرف باسم العمليات السوداء، وتوصلت أيضا إلى توجه الدول الكبرى إلى استخدام تلك الشركات في الحروب الجديدة في إطار الحروب بالوكالة وهو النمط الجديد في الحروب المستقبلية. (حسام الدين محمد سويلم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2005)

في إطار مشابه لما ورد نجد (حسن الحج على) يقدم دراسة بعنوان " **خصخصة الأمن والدور المتنامي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**" حيث تناول أهم المدارس الفكرية لدراسات الأمن، وخصخصة الأمن من خلال عرض الأسباب والدوافع ومجالات عمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، تعرض الكاتب لأبرز الأدوار في هذا الشأن وهو دور البلاك ووتر في العراق والخدمات التي قدمتها هذه الشركات من تدريب وخدمات أمنية مختلفة وعلى الجانب الآخر عرض الانتهاكات التي مارستها هذه الشركات في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد معايير لاختيار موظفي الشركات مما جعل هناك انتهاكات عديدة أبرزها ما حدث في سجن أبو غريب في العراق . (حسن الحج على" مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات ابو ظبي، العدد 123، ط 1)

وعلى نفس الوتيرة يرصد مجموعة من الباحثين هم (رافع خصر صالح ، وجمال إبراهيم لجديرى واخرون) دراسة مركزة تفيد الباحث في تكوين صورة محددة عن دور شركة البلاك ووتر في العراق ، وكانت بعنوان: "**الشركات الأمنية في العراق وضعها القانوني وإجراءات مفاوضاتها "(البلاك ووتر نموذجاً)**، وهنا تناولت الدراسة التنظيم القانوني الدولي للشركات الأمنية والمحاولات التي قامت بها العديد من الدول بعمل إطار ينظم عمل هذه الشركات داخل العراق، وفى نفس السياق تناولت الدراسة التنظيم الداخلي للشركات الأمنية، ثم تناول بداية الاحتياج لهذه الشركات، والذي كان في عام عام 2003 بعد تغير النظام السياسي وبدء التنظيم القانوني لها في الداخل العراقي، وتناولت أيضا

المسئولية الدولية لشركة البلاك ووتر الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى قيام الشركة بالعديد من المخالفات والمذابح والجرائم داخل العراق ، وأن القرار الصادر من القضاء الأمريكي بشأن براءة المتهمين من أفراد الشركة هو قرار غير عادل، وعلى إثرها تم إصدار العديد من القوانين تمنع تواجد مثل هذه الشركات في العراق وتحد من تواجدها. (رافع خصر صالح وجمال إبراهيم لجديرى واخرون، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، الساقى، ط 1، 2012)

ونجد رسالة (**أمنية** بوعلام طواولة) بعنوان: "**مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية والخاصة عن انتهاك حقوق الإنسان** " حيث تناولت تاريخ العمل العسكري الخاص في العصور القديمة وتلاها العصور الحديثة، ثم تعريف ما هي الشركات الأمنية؟ وحجم التدخلات لهذه الشركات في الدول؟ وتناولت أيضا المسئولية الدولية للشركات العسكرية بصفتها أشخاص معنوية ، وجاوبت الباحثة على العديد من التساؤلات أهمها مدى إمكانية محاسبة هذه الشركات في حالة انتهاك القوانين الدولية ، وتوصلت الدراسة إلى أن محاسبة هذه الشركات ووضع إطار قانوني لها لضمان محاسبتها ليس مستحيلًا ولكنه صعب، وهناك مساعٍ دولية كبرى لمحاولة الوصول لمشروع اتفاقية تحدد دور هذا القطاع ، أيضا توصلت بأن القانون الدولي لم يعترف بالشخصية القانونية للشركات الأمنية الدولية فلا يوجد قانون يلزمهم بالمسؤولية.(أمنية بوعلام طواولة، رسالة ماجستير ، قسم لقانون العام ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2012)

تعقيب على الدراسات السابقة:

عكست الدراسات التي تم استعراض مضامينها، حالة من الجدل حول دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول المستهدفة في شكل جديد من الحروب وهو (الحروب بالوكالة) في العلاقات الدولية، ومن خلال ما تم تناوله في المحورين السابق ذكرهما نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط سياسة يغلب عليها التنوع طبقا للمصالح والأهداف ، فتستخدم أحيانا الأداة السياسية وأحيانا الاداة العسكرية ، إلا أن الكثير من الدراسات ذهبت إلى تفضيل الدول الكبرى استخدام الحرب بالوكالة في الشرق الأوسط كنمط جديد من الحروب، وهو ما سوف تشهده الفترة القامة من تنامى هذا النوع من الحروب للكثير من الأسباب التي تم ذكرها مسبقًا، وعلى صعيد آخر نجد هناك استفاضة في الدراسات السابقة التي تناولت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فهناك العديد من الكتب والرسائل العلمية والدراسات المختلفة ولكن الغالبية العظمى من هذه الدراسات تناولت

الوضع القانوني لهذه الشركات والتنظيم الداخلي لها، ودراسات تناولت الشركات نفسها كنماذج مثل البلاك ووتر الأمريكية، وأخرى تناولت تاريخ هذه الشركات وكيفية عملها وغيرها من الدراسات في نفس السياق، فنجد هنا شُح في الدراسات التي تناولت هذه الشركات من زاوية أنها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة وهو ما تسعى الدراسة لتفسيره في هذه الدراسة.

Commented [MB1]:

موضوع البحث

تحاول هذه الورقة البحثية تناول نشأة ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، والتركيز على شركة البلاك ووتر وطبيعة عملها وانتشارها، والمهام التي كُلفت بها في العراق، ثم التطرق إلى أسباب تدخل الشركة في العراق، سواء كانت أسبابًا سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك، ومن ثم إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته في العراق، ومراحل تغير أسلوبها خلال فترة تواجدها، ومدى تأثيرها على استقرار النظام السياسي في الأخيرة، كل ذلك في إطار تفسير استخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب بالوكالة.

تنامت في العقدين الأخيرين ظاهرة إحلال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة محل الجيوش النظامية في العديد من المهام، خاصة في التعامل مع الصراعات المسلحة والحروب التي تحدث في مناطق كثيرة حول العالم، ويعد العراق واحدًا من أمثلة عديدة لدول تعمل فيها الجيوش الخاصة التي تنظمها وتديرها الشركات الخاصة العاملة في مجال الخدمات الأمنية والعسكرية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول اعتماد ا على هذه الشركات، لا سيما بعد أن قلصت إنفاقها العسكري إلى 30% عما كانت عليه أثناء فترة الحرب الباردة، خاصة بعد حرصت الولايات المتحدة على التواجد العسكري في مناطق مختلفة حول العالم في إطار ما يسمى بالحرب المعلنة على الإرهاب، حيث اتسمت تعاملات هذه الشركات في بداية تواجدها في العراق بالسرية التامة والحذر الشديد، فكان التواجد ضئيلًا ومحدودًا، ومع تدخل القوات الأمريكية في العراق وإعلان الحرب أخذ دور هذه الشركات في التضخم والتزايد، وازداد نفوذها. (سويلم حسام الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 10)

يعتبر العراق المحطة الثانية للحرب على الإرهاب بعد أفغانستان، لا سيما بعد أحداث 2001، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مجابهة الإرهاب، وقد ادعت الولايات المتحدة أن سبب تلك الحرب هي انتهاك قرارات الشرعية الدولية، ومحاولة العراق امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ورعاية

الإرهاب وغيرها من الأعمال التي تورط العراق فيها من علاقات مشبوهة مع تنظيمات إرهابية ومن بينها تنظيم القاعدة، وادعت أن ذلك يمثل خطورة على الولايات المتحدة، فضلًا عن انتهاك حقوق الإنسان في الداخل العراقي من قبل النظام، والذي ترتب عليه إسقاط النظام العراقي، لنشر الديمقراطية وتطهير العراق من التطرف والإرهاب، وفقا لوجهة النظر الأمريكية. (جورج تينيت، بيروت: دار الكتاب الكتاب العربي، ط 1، 2007، ص 196)

أولًا: نشأة وتطور الشركات العسكرية الدولية الخاصة

يرى بعض الباحثين أن بداية تأسيس الشركات الأمنية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تأسيس شركة «داين كورب» DynCorp على أيدي جماعة من المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1946، ويرى البعض الآخر أنها تعود لفترة منتصف الستينيات من القرن الماضي، حين أنشأ الكولونيل الإنجليزي الإسكتلندي السير ديفيد سترليتغ شركة «ووتش غارد إنترناشيونال Watch Guard International» والتي قدمت خدماتها لبعض دول الخليج.

انتشرت ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تكونت من مجموعة من العسكريين المتقاعدين؛ حيث اقتصر الأمر في بداية ظهورهم على تقديم خدمات للحكومات الضعيفة والهشة، سواء تأمين شخصيات هامة أو تنفيذ مصالح شخصية لرؤساء الدول وذوي النفوذ فيها، ومع عدم استقرار الدول النامية، وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ نشأت أول شركة تقدم هذه الخدمات والتي نالت استحسانًا وقبولًا من شخصيات سياسية وتجارية دولية، واقتصر دورها على الحراسة والحماية، وبعد فترة ليست بعيدة أصبحت هناك وفرة من هذا النوع من التجارة مما أدى إلى التنافس فيما بينها، والذي ترتب عليه تنشيط هذه التجارة، وسرعان ما انتقل عمل هذه الشركات من الحماية الأمنية الخاصة، إلى المشاركة في الصراعات والحروب كما حدث في أنجولا وزائير. (أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، العدد (446)، الطبعة الأولى، 2002م)

انتقلت الفكرة إلى الولايات المتحدة وبدأوا في تأسيس شركات أمن خاصة وكان أهمها (كي بي آر) المملوكة من طرف هليبورتون من عام 1962م، ثم نوعت نشاطها من عام 1980م، وأدى هذا التغير إلى تصاعد دورها مما وصل إلى حد التنسيق مع الأجهزة الأمنية في الدولة، بل والمشاركة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول بطريقة غير مباشرة.

تعد شركات بلاك ووتر، كي بي أر، دين كورب، من أبرز اللاعبين في مجال الشركات الأمنية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعد الجيش الأمريكي هو العميل الأهم في العالم لهذه الشركات. ففي حرب الخليج الثانية قامت شركات اللوجستيك بتحصيل مبالغ مالية كبيرة نظير توظيفها ما يعادل (1%) من القوة العسكرية الأمريكية، ويحصلون على ثلث موازنة الجيش الأمريكي في العراق؛ حيث شغلت نسبة ليست قليلة من القوة العسكرية الأمريكية، وتعد شركة (كي بي آر) الأكثر أهمية من بين شركات اللوجستيات في العراق، حيث توظف أفرادًا بعضهم للقتال، لكن الأغلبية تعمل في الخدمات اللوجستية، ولديها عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية. (المديني توفيق، جريدة المستقبل العدد 2544 الصادر في 2007/3/1م، ص 20)

وقد تطورت هذه الشركات فنشأت شركات عسكرية (قطاع خاص) في الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل وتركيا وجنوب إفريقيا وغيرهم من الدول، تقدم خدماتها لمن يطلبها نظير المال، مثل قلب نظام حكم ما (تكرر هذا السيناريو كثيرًا في إفريقيا)، أو حماية رئيس دولة، أو القيام بحرب صغيرة من الباطن ضد دولة مجاورة، وربما حماية آبار بترولية أو مناجم ماس أو غير ذلك.

وجود الشركات العسكرية الخاصة التي تنتج الأسلحة كما في الولايات المتحدة الأمريكية (المجمع الصناعي العالمي) وحسب أيديولوجية هذه الشركات تعتبر الشركات العسكرية الدولية مكملة لغرض إنشائها لاستكمال منظومة الإنتاج والتوزيع مما يوفر لها منافذ للبيع، وقد ردد البعض بأن ما دفع الولايات المتحدة لحربها ضد كل من أفغانستان والعراق هو المجمع الصناعي العسكري. (نيبري ميسان، الطبعة الأولى عام 2002)

وأكثر ما يميز هذه الشركات أنها غير وطنية بالأساس، وهي آخذة في النمو بسرعة فائقة، خصوصًا منذ اندلاع الصراعات في أفغانستان والعراق، مع تقدير ما تبرمه من عقود بمبلغ يتراوح بين20 و100 مليار دولار سنويًا. ورغم تطور هذه الصناعة في جميع أنحاء العالم، فإن الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الاحتراف في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مسئولة عن أكثر من70% من الخدمات المقدمة في السوق العالمية. (الأرقام مقدمة من البنتاغون، صحيفة واشنطن بوست، 29 تموز/يوليو 2007)

وبعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مدرجة في قائمة أسواق الأسهم والسندات، وتدر أرباحًا على مستثمريها، وتعهدت معظم هذه الشركات بمهام تنفيذية إلى موظفين عسكريين سابقين من ذوي الرتب العالية، أو إلى ضباط كبار في الأجهزة المدنية أو أجهزة المخابرات، وهي ظاهرة يصفها الكثير من

العلماء بأنها "متلازمة الباب الدوّار". كما أن معظم الدول غير المستقرة، والموعودة بانتشار الإرهاب وسطوة الجماعات المسلحة بها، وتعدُّد انتشار الانقلابات وازدهار أنشطة التهريب في العديد من الدول، يُعد بمثابة "المجال الحيوي" للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

في الوقت الحالي، تسعى هذه الشركات إلى زيادة انتشارها، وتطالب المجتمع الدولي بأن يُنظر إليها على أنها مقدمة لخدمات أمنية ولوجستية من جهة، ومن جهة أخرى، تنشر عناصرها حين يظهر الفشل على أحد أنظمة الدفاع في الدولة المستهدفة، وذلك على غرار ما حصل في عام 2013 حينما تدخَّلت شركة "أو بي إس" الفرنسية لحماية رئيس إفريقيا الوسطى السابق " فرانسوا بوزيزي" من هجوم قادته السيليكا (تنظيم عسكري سياسي)، وتمكَّنت من تهريبه إلى خارج البلاد. (http://www.alaraby.co.uk/economy/8a8ad96d-c0f9-4570-88d0-f818c08f3450)

وتأكيداً لما سبق نجد أن موقع "Buzzfeed News" نشر وثيقة صادرة عن وزارة التجارة العراقية تفيد بتسجيل الفرع المحلى لشركة frontier service Group (FSG)، والتي أسسها ايرك برنس عام 2014 وهو مؤسس شركة البلاك ووتر، ولكن هذه الشركة بتمويل صيني ولها مكتب في دبي، وأكدت الوثائق أنها تمارس أنشطة في جنوب العراق.

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade
Registrar of companies
Foreign Companies Section
CD : 5228
Date :08/02/2018

قرار تسجيل فرع شركة اجنبية
Approval of Registration of Forgein Company's branch

فرونتير لوجيتيكس كونسالتنسي م.د.م.س
FRONTIER LOGISTICS CONSULTANCY DMCC

Almqawm-المقاوم

https://www.buzzfeednews.com/article/rosalindadams/blackwater-erik-prince-frontier-services-group-iraq (تاريخ الدخول 2022/1/2)

ثانيًا: المهام التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تختلف وتتنوع المهام والوظائف التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ويرجع البعض ذلك إلى الغرض من إنشاء الشركة في كل دولة، فقد كانت المهام التي توكل إليها في بداية نشأتها تقتصر على الأعمال الداخلية في الدولة، بتأمين منشآت مثل الشركات الخاصة الاستثمارية، ثم تلي ذلك حماية رجال الأعمال، وغيرها من الأعمال الداخلية. (P.W. Singer, international security Cornell University Press,1/1/2002)

مع تزايد حدة وعدد الصراعات الدولية أُسندت لهذه الشركات مهام جديدة كتأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح، كما جرى في حروب البلقان وأفغانستان وفي العراق، حيث كانت مهامهم ترتكز على حراسة رؤساء الدول القادمين عبر الانقلابات في دول العالم الثالث أو حماية الحكومات نفسها وحماية آبار النفط ومناجم الماس في إفريقيا، وحتى القيام بقلب أنظمة حكم ما، كما حدث في جزر القمر بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينار ، وكذلك في دول أخرى مثل غينيا وجزر سيشل وغيرها من الدول.

يضاف إلى ما سبق مهام أخرى خاصة بعد تنامي عمل هذه الشركات بعد الحرب الباردة لتشمل تقديم خدمات تدريب القوات وتقديم الاستشارات العسكرية لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها، إضافة إلى بعض الوظائف التي تنجزها أجهزتها الأمنية الخاصة بها؛ إذ تقوم هذه الشركات (بتقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت، وكذلك حماية الأشخاص وتدريب قوات الجيش والشرطة، وجمع المعلومات العسكرية وتحليلها واحتجاز واستجواب السجناء، وفي بعض الحالات المشاركة في القتال.(سويلم حسام الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص44)

وتقوم هذه الشركات إضافة إلى ذلك بمهام أخرى، والتي يمكن تلخيصها في الآتي: (ROBERT Y. PELTON, 2006, P. 342)

1- العمليات العسكرية التقليدية، والمقصود بها هو المشاركة في النزاعات المسلحة المختلفة بغرض السيطرة على الأرض وطرد الخصم منها أو القضاء عليه بشكل نهائي.

2- تأمين بعض المناطق ذات الأهمية، سواء من الناحية الاقتصادية (مثل مناطق النفط والغاز ومناجم الذهب والماس) أو من الناحية الاستراتيجية (مثل المطارات والقواعد العسكرية).

3- الأمن الشخصي Personnel Security القيام بأعمال الحراسات الخاصة، خصوصًا في البلدان التي تشهد عدم استقرار أمني مستمر، حيث يلجأ بعض الساسة ورجال الأعمال في هذه الدول إلى شركات أمن خاصة لتأمينهم شخصيًا، في ظل عدم قدرة أجهزة الدولة على حفظ أمنهم لضعفها أو لفساد أفرادها.

4- القيام بخدمات تدريبية وتسليحية، سواء لجيوش بعض الدول التي ما زالت غير قادرة على القيام بشئونها، أو لبعض الجماعات المسلحة الخارجة على حكوماتها.

5- إدارة الأزمات والقيام ببعض الأعمال التي تُسمى مجازًا بهذا الاسم، مثل الاغتيالات وعمليات الاختطاف، والتي تحرص الحكومات بأجهزتها الأمنية على الابتعاد عنها لما تمثله من تكلفة سياسية ضخمة حال اكتشاف تورطها في الأمر.

6- الاستشارات الأمنية وتقدير المخاطر وتأمين المواقع والمنشآت والبعثات الدبلوماسية والشركات المدنية المنخرطة في إعادة الإعمار، وتوفير الحماية الإلكترونية لقواعد البيانات، وتطوير أنظمة الحماية والرقابة.

ثالثًا: التعريف بالشركة (البلاك ووتر)

تأسست شركة بلاك ووتر في الفترة التي اتسمت بتخصيص الجيش الأمريكي بعد تولي "ديك تشيني" وزارة الدفاع، والذي خفض الإنفاق العسكري بعشرة مليارات دولار، كما خفض عدد الجنود من 2.2 مليون إلى 1.6 مليون، ومن بعدها أخذت موازنة الجيش في التقلص، هي شركة أمريكية أمنية وعسكرية خاصة يقع مقرها الرئيسي في ولاية كارولاينا الشمالية بالولايات المتحدة، أسسها في عام 1997 ضابط البحرية الأمريكي السابق "إريك دين برنس"؛ حيث كان الجيش في أوائل التسعينيات يعتمد قليلًا على المقاولين المدنيين، وكان التفكير في ذلك محاولة لتفريغ الجنود للأعمال القتالية، وترك الأعمال اللوجستية والدعم الخلفي لهؤلاء المقاولين المدنيين، وبالفعل حظيت شركة "هاليبرتون "بعقد للقيام بكل أعمال الدعم للجيش، وفتح هذا العقد الباب أمام التخصيص السريع الذي بلغ أوجه في التعاقدات في العراق وأفغانستان وغيرها، والتي دعمتها فكرة الحرب على الإرهاب. (جيريمي سكاهيل، شركة المطبوعات للتوزيع وللنشر، ط 3، 2010، ص 62)

ويمكن القول إن خفض أعداد الجيش مهد أرضاً خصبة لنشأة البلاك ووتر، والذي بدأ في عهد "ريغان" و"بوش" وتسارع في عهد "بيل كلينتون"؛ حيث تأسست الشركة عام 1997 وفق القوانين الأمريكية التي تسمح بإنشاء مصانع وشركات عسكرية خاصة، وكانت تُعرف سابقًا تحت اسم أكاديمي Academy، وهي شركة تقدّم خدمات أمنية وعسكرية ولوجستية. (جيريمى سكاهيل، شركة المطبوعات للتوزيع وللنشر، ط 3، 2010، ص 62)

في التسعينيات شرع " آل كلارك، وإريك برانس، وآخرون " في التخطيط لتأسيس شركة البلاك ووتر، أما إريك برنس فبدأ الشركة بتجميع الأفراد من العسكريين السابقين والأفراد الذين لديهم الرغبة في الدخول في مثل هذه الشركات؛ حيث تمتلك الشركة أكبر موقع خاص للتدريب والرماية في الولايات المتحدة، حيث يمتد فوق مساحة 28 كلم^2 في ولاية نورث كارولاينا.

وتحتوي وثيقة تأسيس الشركة على مهمتها التي تنص على "دعم الأمن العالمي، والعمل على إرساء قواعد الحرية والديمقراطية عن طريق دعم السياسات الوطنية الأمريكية والدولية للدفاع عن المضطهدين ومن لا صوت لهم، وبناءً على ذلك يلتزم الرجال والنساء ببلاك ووتر بأن يكونوا من الصفوف الأمامية في الحرب على الإرهاب.

وقد فازت بأول عقودها الأمنية مع حكومة الولايات المتحدة في عام 2000 بعد تفجير المدمرة الأمريكية «كول» قرب السواحل اليمنية، وتلى ذلك العديد من العقود سواء مع الحكومة الأمريكية أو مع حكومات أخرى من خلال تقديم خدمات أمنية، وكتبت صحيفة "واشنطن بوست" في العام نفسه، ما مفاده أنّ حكومة الولايات المتحدة قد استأجرت فرقة عسكرية (مغاوير) من النخبة لحماية الموظفين والجنود وضباط الاستخبارات في العراق، وقالت إن وصفهم بالمتعاقدين العسكريين مع الحكومة ليس دقيقًا، والوصف الصحيح هو "جنود مرتزقة"، وتحدثت عن إرسال الآلاف منهم إلى العراق.(الحامد رائد ، صحيفة الزمان اللندنية، 2007/3/11 الشبكة الدولية)

هذه الشركة العسكرية الخاصة واحدة من أبرز الشركات في الولايات المتحدة، ولكن هذا لم يجنبها الكثير من الانتقادات، لا سيما بعد نشر كتاب «مرتزقة بلاك ووتر.. جيش بوش الخفي»، الذي الذي ذكر أن الشركة تدير أعمال قتال، وتدعم الجيش الأمريكي في العراق، وأن جنودها يتمتعون بالحصانة التي تحميهم من الملاحقات القضائية، وتقدم هذه الشركة خدماتها من تدريب وعمليات

خاصة للحكومات والأفراد، ويتراوح معدل الدخل اليومي للعاملين فيها بين 300 و600 دولار (الحامد رائد، صحيفة الزمان اللندنية، 2007/3/11 الشبكة الدولية).

تعتبر البلاك ووتر نموذجًا لهذا النوع من الشركات التي تُسند إليها مهام متعددة، فقد شاركت في الأعمال العسكرية في العراق وأفغانستان، وبرز اسمها أخيرًا كمشارك في حرب اليمن2015 و2016 إلى جانب «القوات الحكومية والتحالف» ضد الحوثيين، وشاركت في سوريا وليبيا والكثير من الدول الأخرى، سواء في العلن من خلال عقود مع الدولة أو الحكومة فيها، أو في السر من خلال تنفيذ مهام من الدولة الراعية لها.

تملك الشركة قاعدة بيانات لنحو 21000 جندي سابق من القوات الخاصة تستطيع الاعتماد على خدماتهم، ولديها تجهيزات عسكرية متطورة لا تقل عمّا تمتلكه الجيوش النظامية، كذلك كشفت مصادر عراقية في 2015، عن تجدد دور الشركة وقيامها بمساعدة القوات العراقية في عملياتها العسكرية ضد تنظيم «داعش» بدعم من الولايات المتحدة، لأنّ لهذه الشركة قوات متخصصة في عمليات حروب العصابات، ومكافحة الإرهاب. (Carlos Artiz,: Greenwood Publishing Group, Westport, Connecticut, 2010)

يكمن خلف الواجهة الإنسانية للشركة هدف من أهدافها الرئيسية يبينه مؤسسها "إريك برينس" بحصول قوته العسكرية الخاصة على حصة كبيرة من الميزانية التي تخصصها الأمم المتحدة حاليًا لحفظ السلام والتي تتراوح من 6 إلى 10 مليارات من دولارات الولايات المتحدة، وتواصل بلاك ووتر مشاركتها في احتلال العراق منذ غزو الولايات المتحدة للعراق. (J. Scahill, Blackwater: 2007)

ومن الجدير بالذكر أن جميع موظفي الشركة يلتزمون بأداء قسم الولاء للدستور الأمريكي، حتى مع اختلاف جنسياتهم، وذلك لضمان الاستمرار في تنفيذ مهام وأهداف الشركة، والتي تعتبر نفسها فيلقًا صليبيًا تقوم بحروب صليبية، ولها معتقدات وأفكار مستقلة التي أرساها "إيرك بيرنس" مع بداية تأسيس الشركة، وحدد أن من ضمن مهامها التنكيل بالمسلمين والعرب، وأيضًا تهريب السلاح والذخيرة، واستخدام ها لتحقيق أكبر قدر من الدمار والخراب، فضلًا عن العمليات غير القانونية، وكل ذلك في سرية تامة، ويدل على ذلك ما حدث من قتل مدنيين عراقيين وغيرها من الحوادث والتجاوزات التي ظهرت في العراق والتي تؤكد على أن تلك الأعمال القذرة هي ضمن مهام هذه الشركة. (http://news.syriarose.com/dala/thum)

رابعًا: علاقة الحكومة الأمريكية بشركة البلاك ووتر

تسعى هذه الدراسة من خلال رصد العلاقة بين شركة البلاك ووتر وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحقق من مدى صحة الفرضية التالية: "إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي هي الاستمرار في تواجد الجيش الوطني الأمريكي في موضع الجيش الأقوى عالميًا، وذلك ليكون بالقدر الكافي لردع الخصوم المحتملين الذين يحاولون موازاة الجيش الأمريكي في القوة أو تجاوزه، وبما أن إرادة الدفاع عن الذات الأمريكية تحتاج إلى انتشار مكثف للقوات العسكرية بحجم يفوق إمكانياتها المتوفرة، لذلك تسعى الإدارة الأمريكية إلى استغلال نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وعلى رأسها البلاك ووتر في خصخصة حروبها في العالم، والتواجد في أماكن الصراعات والنزاعات ومناطق النفوذ والمناطق الهامة والحيوية للمصالح الأمريكية، من خلال إحلال جنودها بعناصر من هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة"، ولعل النشاط الواضح لشركة البلاك ووتر في احتلال العراق وطرق عملها داخل الدولة العراقية، يشير مبدئيًا إلى صحة الفرضية، ويستكمل التحقق منها فيما يلي. (http://news.syriarose.com/dala/thum)

تقدم الشركة خدماتها الأمنية من تدريب وعمليات خاصة إلى الحكومة الأمريكية والأفراد من خلال إبرام عقود بينهم، حيث قدمت الشركة خدماتها لوكالة الاستخبارات المركزية منذ عام 2003، وحتى الآن ما زالت تقدم العديد من الخدمات المختلفة، سواء للجهات الأمنية أو للجيش الأمريكي أو حتى للأفراد بموجب عقود واتفاقيات بينهم.

مع بداية تدخل الولايات المتحدة في العراق، ركزت على تفعيل قوانين تجيز عمل الشركات الخاصة، والذي يسمح لشركة البلاك ووتر بالعمل داخل العراق بشكل قانوني، وهو ما فعله بول بريمر الحاكم العسكري للعراق 2004، وهو ما جعل هناك حصانة لأفراد هذه الشركات تماثل حصانة الدبلوماسيين الموجودين داخل العراق، وهذه الحصانة ساعدت هؤلاء الموظفين على عدم ملاحقاتهم من قبل القانون العراقي، وهو ما سهل عليهم العمل داخل العراق والقيام بالمهام المكلفين بها دون خوف من المساءلة القانونية. (http://news.syriarose.com/dala/thum)

فمنذ بداية انتشار ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، نجد أن الولايات المتحدة كانت من أكثر الدول التي اعتمدت على هذه الشركات ونجد في الرسم البياني التالي توضيح لحجم المكاسب التي حققتها شركات أمنية وعسكرية أمريكية وتوزيع المهام فيما بينهم جغرافيا، كما يظُهر الرسم البياني مدى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على البلاك ووتر في العراق وأفغانستان، ففي العراق أبرمت الشركة عقودًا ضخمة مع وزارة الخارجية الأمريكية تمثل 82% من إجمالي تعاقدات الشركة في العراق وافغانستان.

https://mountainrunner.us/2007/10/a_bigger_problem_than_blackwat/ تاريخ الدخول 2022/20/1

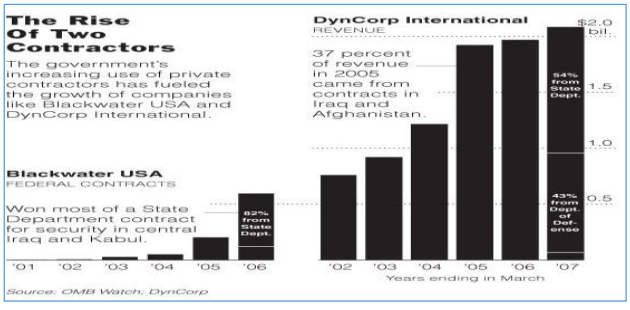

على الرغم من قيام الحكومة العراقية فيما بعد بسن قوانين تُحجم عمل الشركة في العراق، فإنها لم تقيد عملها بشكل كبير، غير أنها رفعت عن موظفي الشركة الحصانة والتي حدثت بموجب اتفاقية مع الولايات المتحدة 2008، والتي أعطت الحق للحكومة العراقية بالولاية القضائية في التعامل مع مرتكبي المخالفات من الشركة التي تقع خارج النطاق المتفق عليه، طبقًا للفقرة الأولى من المادة 12، الفقرة 1. (http://www.marafea.org/paper.php)

تعرضت بلاك ووتر لانتقادات حادة في ضوء اتهامها بانتهاك حقوق المدنيين العراقيين إبان الاحتلال الأمريكي للعراق، وتردد اسمها كثيرًا في أكثر من حادث وعمل عسكري، مما أظهر تجاوز مهامها في توفير الأمن والحماية للشخصيات والمنشآت إلى المشاركة الفعالة في العمليات العسكرية، كقوة بديلة عن الجيش الأمريكي مع أنها تختص بتقديم الخدمات الأمنية.

نجد أن إيرك برنس –مالك الشركة– يركز على استقطاب موظفيه من ذوي الاختصاصات ممن كانوا في الجيش لفترة طويلة، أو ممن كانوا أعضاء في النظم الديكتاتورية، سواء في الفلبين

وجنوب إفريقيا والإكوادور وعناصر من المليشيات الصربية ممن شاركوا في الإبادة الجماعية التي تعرض لها المسلمون في البوسنة وكوسوفا.

يقدر أن حوالي 75% من موظفي الشركة يعملون في مجال الأمن، حيث يعد أعضاء الشركة والمنحدرون من خلفيات عسكرية وقيادات أمنية سابقة هم أساس العلاقة بين الشركة والجهات الأمنية في الولايات المتحدة، كالبنتاجون ووكالة المخابرات المركزية وغيرها؛ حيث إنهم كانوا أعضاء سابقين فيها قبل تقاعدهم وانضمامهم للشركة، وهو ما ينعكس على الشركة ويميزها عن غيرها، حيث تتسم بطابع خاص في رسم السياسات العسكرية والأمنية.

خامسًا: أسباب اعتماد الولايات المتحدة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

لا تزال الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الحرب بالوكالة، وأبرزها استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ فهي أقل تكلفة وأكثر شرعية من القيام بعمل عسكري مباشر تجاه دول أخرى تتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة، فضلًا عن أنها وسيلة مثلى للحفاظ على سمعتها من أي تهمة بالتدخل في شئون دول أخرى بالاستناد إلى الفقرة (1) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة التي حظرت على الدول هذا التصرف (David Isenberg," March 23-24, 2006 عبد الله يوسف سهر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 24-26).

على سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة عام51 بدعم مجموعة مسلحة في غواتيمالا للإطاحة بنظام "جاكوبو أربينز" الشيوعي، منعاً لوجود أي موطئ قدم قد يستفيد منه الاتحاد السوفيتي السابق في التأثير على سياسة دول أمريكا اللاتينية، وهو ما تحقق بالفعل من خلال الإطاحة بنظام "جاكوبو أربينز" بأقل تكلفة وبدون أن توجه أصابع الاتهام للولايات المتحدة بدعم مجموعة مسلحة قاتلت الجيش النظامي في غواتيمالا (Duner, Bertil, Journal of Peace Research, Vol. 18, no. 4, 1981, p.353).

وفي الرسم البياني التالي توضيح لأوضاع شركات الأمن وانتشارها جغرافياً على مستوى العالم، ومدى اعتماد الدول عليها، كما يوضح أيضاً حجم أرباحها، ويظهر الرسم البياني مدى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على شركات الأمن الخاصة في عملياتها العسكرية المختلفة، وهو ما يؤكد أن اعتماد ها على هذه الشركات لم يكن وليد حرب العراق، بل اعتمدت عليهم منذ الحرب العالمية الثانية، إنما في حربها على العراق ظهر الاعتماد شبه الكامل على هذه الشركات، وتنامي أكثر للظاهرة في ظل انتشارها وتصاعد العقود المبرمة مع شركة البلاك ووتر بصفه خاصة.

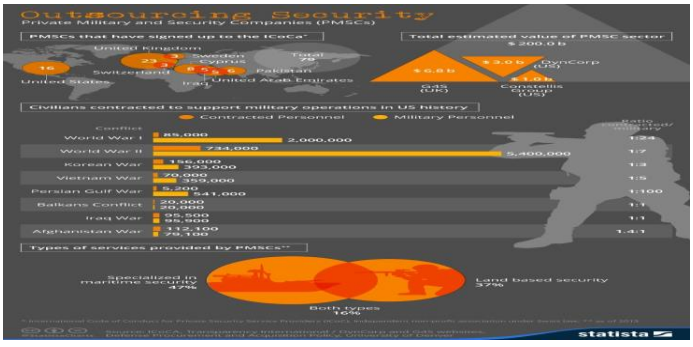

https://www.statista.com/chart/4440/private-military-and-security-company-sector/

(تاريخ الدخول2022/3/1)

ذهب البعض إلى أن إشراك "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" بصفة عامة يُجنب الدول المسئولية القانونية والسياسية؛ إذ أنه يحد من العواقب السياسية، ويوفر للدول مسافة سياسية كبيرة، كما عملت هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفروعها على تحفيز الطلب على الموظفين العسكريين، وأفراد الشرطة السابقين من البلدان النامية عن طريق الإعلان عن دفع مرتبات مغرية للعمل في مناطق الصراعات المسلحة كالعراق وأفغانستان، وقد وجد هذا الطلب إقبالًا سهلًا في البلدان التي تعاني من البطالة والعمالة الناقصة، والسكان المهاجرين المستعدين لأداء الأعمال الأمنية في الخارج، والأنشطة غير الخاضعة للمراقبة إلى حد كبير التي تضطلع بها شركات أمنية خاصة، وقد قبل معظم رعايا بلدان الدول النامية بالعمل "كأفراد في هذه الشركات لأسباب اجتماعية واقتصادية، مثل: البطالة أو سوء أوضاعهم الاقتصادية أو لتلبية الاحتياجات والتطلعات لأسرهم وغيرها من الدوافع".

وللخروج من مأزق المسئولية الدولية وتبعاتها، لجأت الولايات المتحدة للاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة والتي تعود بمنافع كثيرة عليها، وعليه فإن من أهم أسباب الاعتماد الأمريكي على هذه الشركات ما يلي: (الكواري ارحمه، رسالة ماجيستير، كليه الآداب والعلوم، جامعه قطر، يونيو 2021، ص 43-53)

1- تحاول الولايات المتحدة الاستعانة بهذه الشركات لتأمين مصالحها، وتنفيذ سياستها الخارجية التي لا تتسق دائماً مع القوانين والأعراف الدولية دون أدنى مسئولية عليها، سواء كانت عمليات خارجة عن القانون أو أعمالًا تنافي القيم الأخلاقية، ولا تريد التورط فيها بشكل مباشر.

2- يسمح النظام السياسي في الولايات المتحدة بالاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ بعض المهام، والذي من شأنه زيادة عدد هذه الشركات وتوسع نشاطها، ووصل الأمر إلى أن الولايات المتحدة باتت تنظر إليهم على أنهم شركاء في المخاطر، وليس في العائد المادي فقط.

3- تحاول الولايات المتحدة التقليل من التكلفة المادية والخسائر البشرية قدر الإمكان، من خلال أعلى الشركات الخاصة في تنفيذ أعمال تتميز بدرجة عالية من الخطورة، ولا سيما الاعتماد على شركة البلاك ووتر في مهاجمة بعض الأهداف التي تحمل مخاطر اجتماعية أو أمنية أثناء تواجدها في العراق وأفغانستان، ولأن عناصر هذه الشركات يعدوا من المرتزقة، فإنهم لا يهتمون بأعداد القتلى أو نوعية الخسائر، وذلك لعدم وجود عقيدة، وأن القتال معهم له مقابل مادي، والعناصر على دراية بالمخاطر والعواقب التي تترتب على هذه الأعمال.

4- تتجه الولايات المتحدة لتقليص أعداد الجيش كما ذكرنا مسبقًا، ولكن ظهور العديد من الصراعات والنزاعات الجديدة جعلت هناك احتياج لمزيد من القوة البشرية، ولا سيما الأشخاص من ذوي الخبرات السابقة، وهم متوفرون في هذه الشركات لما يقدمونه من مقابل مادي كبير، والذي جعل هناك ميلًا للخبراء العسكريين وخبراء التكنولوجيا والاتصالات للانضمام لهذه الشركات، التي تدفع مبالغ مالية كبيرة مقارنة بما تدفعه الحكومات.

5- تظهر علاقة الشركات الأمنية الخاصة بالشركات التي تبيع الأسلحة والمعدات كأحد أبرز المحددات التي تجعل الولايات المتحدة تعتمد عليها، وعلى وجه الخصوص البلاك ووتر، وهو ما يساعد الولايات المتحدة على التوسع في منظومة الإنتاج وانتظام التوزيع وفتح منافذ بيع جديدة، وهو ما يساعد بشكل كبير في نمو الاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد على الصناعات العسكرية بشكل كبير.

في الكثير من الأحيان يذهب البعض إلى أن البلاك ووتر قد ملأت فراغًا في العراق، ويتبين ذلك من خلال تقليل إرسال قوات نظامية إضافية، فتشكل هذه الشركة ثاني أكبر قوة في العراق بعد قوة جيش الولايات المتحدة، وفي معظم الأحيان تسعى إلى تحقيق أعلى الأرباح. (Tyrone L. Groh, Op. Cit p.1)

وتعتبر الخسائر البشرية التي تحدث في صفوف "أفراد هذه الشركات في العراق أكبر عددًا بعد خسائر الجيش الأمريكي، كما أن الأعداد الدقيقة للمتعاقدين الخاصين والمهام الموكلة إليهم تحديدًا، وعدد قتلاهم وجرحاهم بالضبط لا تزال مجهولة، ولا يشمل عدد المتعاقدين الخاصين البالغ 100 000 متعاقداً من العاملين في العراق بموجب عقود مبرمة مع الولايات المتحدة والمقدمة من القيادة المركزية للولايات المتحدة، المتعاقدين من الباطن ولا المتعاقدين العاملين لحساب زبائن آخرين.

وهكذا، يمكن أن تكون نسبة المتعاقدين الخاصين في العراق، متعاقدًا واحدًا تقريبًا لكل فرد واحد من الأفراد العسكريين الأمريكيين، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه نتيجة للحالة وزيادة الطلب على الحماية، فقد تخصص الجهات المتعاقدة في العراق نحو 25 % من ميزانيتها للأمن الخاص، وتكون تدابير حماية موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة معرضة للإهمال في خضم التنافس فيما بينها على تقديم الأسعار الأدنى للحصول على عقود في العراق. (US Department of Labor; 8 August 2007; H. Witt, "Chicago Tribune)

سادساً: الدور الذي تلعبه البلاك ووتر في العراق

إن طبيعة عمل البلاك ووتر في العراق تظهر تحولها من شركة تقدم خدمات أمنية ولوجستية إلى المشاركة الفعالة في الأعمال القتالية، والتي تتطلب معدات وآليات خاصة للتعامل مع هذه المخاطر، وذلك جعل الشركة تمتلك معدات قتالية ثقيلة من مدرعات وطائرات هليكوبتر، والتي تساعدها في تنفيذ مهامها الهجومية والدفاعية، وهو ما أثار الإشكاليات حول دور البلاك ووتر في العراق.

ومع تنامي دور الشركة في العراق، ومع مرور الوقت زاد الاعتماد الأمريكي عليها في تنفيذ مهام أكثر في العراق منذ بداية الغزو الأمريكي كانت مهامها تقديم الخدمات الأمنية واللوجستية، حتى وصل الأمر إلى التدخل العسكري في الصراعات واستخدام المعدات الثقيلة والطائرات، وفيما يلي توضيح لتصاعد دورها في العراق:

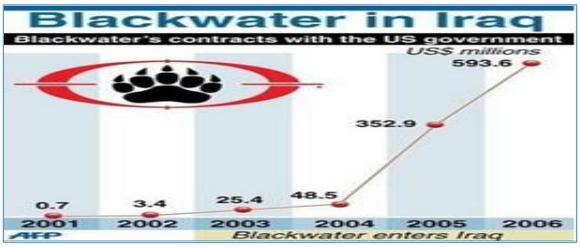

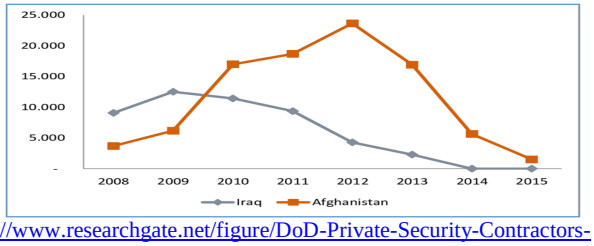

https://www.researchgate.net/figure/DoD-Private-Security-Contractors-under-USCENTCOM-Iraq-Afghanistan-15_fig2_326942878

1- البلاك ووتر في مرحلة الإعداد لاحتلال العراق:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرار الجمع بين استخدام الجيوش النظامية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة في احتلال العراق، ورأت أنه من المناسب أن تجمع بين الإثنين معًا، وبضغط من هذه الشركات وعلى رأسها البلاك ووتر التي فازت بعقود وصفقات تقدر بملايين الدولارات، وحققت أرباحا طائلة جراء هذه العقود، لا سيما منذ 2003، والتي رأت الولايات المتحدة أنه من الأفضل أن يتزامن مع حملتها الجوية هجوم بري تسانده وتدعمه الشركات الخاصة، وعلى وجه الخصوص البلاك ووتر، والذي ظهر جليًا في تواجد قيادة الشركة مع قيادات القوات النظامية أثناء الإعداد والتجهيز للاحتلال، وحُدد لها مهام متعددة والتي لا تقل أهمية عن مهام الجيش النظامي (جيف سيموز، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، سبتمبر 1998، ص34).

كانت أبرز المهام التي تتطلب استخدام القوة التي وكلت إلى الشركة هي الدعم العسكري للقوات النظامية، سواء بدعم لوجيستي أو دعم بالسلاح أو دعم إداري وتأمين تحرك القوافل الإدارية أو المشاركة في العمليات ذاتها، أو تنفيذ هجوم على أهداف نوعية محددة مسبقًا وفي حالات الضرورة،

والقيام بعمليات تتسم بدرجة عالية من الخطورة والتي تحتاج لأفراد على قدرٍ عالٍ من الكفاءة والتدريب، وأيضاً حماية المنشآت النفطية وحقول الغاز ومحطات كهرباء وغيرها من الأهداف الحيوية.

أما عن الخدمات التي لا تحتاج إلى قوة فتكمن في تقديم الاستشارات الأمنية والعسكرية، سواء في التخطيط للعمليات العسكرية أو تقديم معلومات أمنية للولايات المتحدة أو للمؤسسات العراقية المتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووكلت لها مهام التدريب والتنظيم لقوات الجيش العراقي والشرطة المدنية، وهو ما ساعد على إحكام السيطرة الأمنية داخل العراق مما لا تستطيع القوات الأمريكية فعله بشكل منفرد، والمشاركة سواء بالاستشارات أو تأمين ومساندة الشركات العاملة في العراق في تنفيذ المشروعات المختلفة في مراحل إعادة الإعمار. (David Isenberg, March 23-24, 2006)

يمكننا القول إن المهام التي كلفت بها الولايات المتحدة شركة البلاك ووتر لم يقتصر النفع منها في تقليل القوات النظامية، بل يشمل تخفيض التكلفة المادية، والحد من وقوع إصابات وخسائر في القوات النظامية، حيث تتنصل الحكومة الأمريكية من أي خسائر تقع في صفوفها بأنهم أفراد مدنين تابعين لشركة خاصة لا تنتمي إلى أي مؤسسة عسكرية أو مدنية، فمن ناحية تتنصل من أي مسئولية دولية أو قانونية في حال وقوع تجاوزات أو أعمال غير مشروعة، ومن ناحية أخرى لا تخضع للمراقبة البرلمانية التي تخضع لها الوكالات الحكومية العادية. (برهان إبراهيم كريم، "شركه البلاك ووتر)

2- البلاك ووتر في مرحلة احتلال العراق:

اتسم دور الشركة في العراق بالتغير؛ حيث مر بالعديد من المراحل المختلفة، فمنذ بداية الاحتلال كان دور شركة البلاك ووتر في بداية العراق هو تقديم بعض الخدمات الأمنية والاستشارات العسكرية، وتم إبرام العديد من العقود لحماية الشخصيات الهامة وحراسة وتأمين البعثات الدبلوماسية في العراق، فضلًا عن تأمين الإمدادات والتحركات داخل العراق، ثم تحول تدريجياً ليصل إلى المشاركة الفعالة في الأعمال القتالية واستخدام المعدات الثقيلة والطائرات وغيرها، ووصل إلى حد التأثير في القرارات العسكرية والأمنية في العراق(Jennifer K.Elsea, Moshe Schwatz, Background, Op.Cit Legal Status,).

بعد عدة سنوات من تواجد شركة البلاك ووتر في العراق أُضيفت لها مهام أُخرى بجانب المهام التي كلفت بها، أهمها تنفيذ التمشيط والتفتيش داخل الأحياء والمدن السكنية في العراق، والذي يعد من الأعمال الخطرة التي تزيد من حجم الخسائر في الأرواح والمعدات، كما وقعت الشركة عقودًا مع الحكومة العراقية لقيامها بتدريب الجيش النظامي العراق، بالإضافة إلى تأهيل قوات الشرطة وتدريبها على القيام بمهام التأمين الداخلي للدولة العراقية، وهو ما ساعد القوات الأمريكية في إحكام السيطرة على الدولة بطريقة غير مباشرة، بالإضافة إلى قيام الشركة بالسيطرة على مناطق حدودية في أماكن معينة مما يسهل عليهم الطريق لتهريب الأسلحة والذخائر وغيرها، بالإضافة إلى الأعمال التي ذاعت أخبارها عن التعذيب والاستجواب بالطرق الوحشية ضد الأسرى والسجناء العراقيين، سواء في السجون كسجن أبو غريب أو خارج السجون، مما أدى إلى وفاة الكثير من المواطنين العراقيين، وهو ما أدى إلى المطالبة بمحاكمة موظفي الشركة وفتح التحقيق بشأن كل الجرائم والمخالفات التي تمت في العراق (روزا بروكس (النايا) للدراسات والنشر، ط1، 2007. ص 155).

نجد أن عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق، وتخبط الإدارة الأمريكية، لم تزد من زيادة الطلب على شركة البلاك ووتر فحسب، وإنما زادت أرباحها بشكل كبير بسبب حجم العقود التي أُبرمت بينها وبين الحكومة الأمريكية والحكومة العراقية، وأيضًا توسع نشاطها وتعدد مجالات عملها، فلم تعد تقتصر على التأمين والحماية للشخصيات السياسية وتأمين بعض المنشآت الداخلية، وإنما توسع نشاطها إلى حماية المؤسسات الدولية والشركات العالمية والسفارات وتأمين البعثات الدبلوماسية، وعلى جانب آخر، مختلف تماماً عن تقديم الخدمات كما ذكرنا مسبقًا، نجد اتساع أعمالها للتدخل العسكري، والقيام بعمليات نوعية داخل الأراضي العراقية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

على سبيل المثال مداهمة أحياء وقرى داخل العراق بالمشاركة مع القوات النظامية، ولكن أفراد الشركة هم من يتصدرون الهجوم والأعمال القتالية، ووصل الأمر إلى القصف الجوي بالطائرات، وقيام عناصر من شركة البلاك ووتر باستخدام الطائرات الخاصة بالشركة في قصف مدينة الفلوجة العراقية وإخلاء الجنود الأمريكيين المحتجزين بها، ومن ثم تأمين تحرك ودخول أفراد الجيش الأمريكي إليها (رائد فوزي محمود صحيفة الحقائق الدولية، بتاريخ 2007/7/3).

ويذهب الكثيرون إلى القول بأن شركة البلاك ووتر احتلت المرتبة الثانية في العراق بعد الجيش الأمريكي، ويذهب آخرون إلى وصفها بأنها جيش موازٍ للقوات الأمريكية في العراق، وعلى

الرغم من هذه المرتبة التي وصلت إليها شركة البلاك ووتر في العراق، إلا أنها لم تَلق قبولًا من كل الجهات في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد انتشار العديد من الأخبار عن عمليات التعذيب والقتل والجرائم المرتكبة بحق الشعب العراقي، وهو ما جعل الكثير من السياسيين والقيادات داخل الولايات المتحدة يطالبون بتحجيم دورها داخل العراق (Chairman Henary A. Waxman, September 2007).

ورغم هذا، فإن ما حدث كان على عكس المتوقع، إذ لم يتم تحجيم دور الشركة أو تقليص دورها، بل زاد الطلب على خدماتها وزادت استثماراتها، فبعد شهرين من أكثر الحوادث انتشارًا وانتقادًا من الجميع تسلمت شركة البلاك ووتر أحد أهم العقود الأمنية الدولية بقيمة 300 مليون دولار، والذي بيّن حجم التهميش والتجاهل لمطالب الحكومة العراقية بإيقاف عمل الشركة، ومحاسبة المتورطين في الجرائم والحوادث بالعراق، والإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بعد الضغط المستمر في هذا الشأن، هو إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى العراق، والإعلان عن سحب رخصة الشركة، والذي تبين فيما بعد أنها لا تمتلك رخصة، وبذلك يكون قرارًا بدون جدوى، وفي السياق نفسه جدد الجيش الأمريكي العقد مع الشركة ذاتها بعد تغيير اسمها الى (اكس اى) (Political Research Associates, March 17, 2009).

خاتمة

يعد استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة نمطًا جديدًا من الحروب بالوكالة، فمن خلال قراءة الأحداث وتتبع عمل هذه الشركات، يظهر أن هناك تصاعدًا في الاعتماد على هذا النوع من الشركات في تنفيذ الدول لسياستها الخارجية تجاه دولة أخرى أو نزاعٍ لا تريد التدخل فيه بشكل مباشر، فتلجأ لهذه لشركات لما لها من مميزات، سواء التنصل من المسئولية الدولية، باعتبار الأعمال التي تقوم بها مخالفة للقانون الدولي كاستخدام القوة على سبيل المثال، والتدخل في الشئون الداخلية للدول وغيرها؛ إلا أن الدول الراعية لهذه الشركات تنفي أي علاقة لها بتلك المخالفات، فهي تنفذ ما تريده بطرق غير مباشرة، وهو ما لقي قبولًا من الكثير من دول العالم.

بصفة عامة، لا يظهر توجهاً واضحاً لوضع إطار قانوني لتنظيم عمل هذه الشركات، فالإشكاليات القانونية والسياسية المرتبطة بهذه الشركات متعددة، ومع غياب هذا الإطار يزداد الطلب على هذه الشركات وبالفعل، هناك توسع ملحوظ في مجالاتها وانتشارها بشكل كبير.

أما عن شركة البلاك ووتر، فنجد أن مهامها في العراق لم تعد مقتصرة على تقديم الخدمات الأمنية والعسكرية، بل تحولت إلى أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في العراق مقابل المال دون رقابة أو إشراف على أعمالها في ظل غياب إطار قانوني ينظم وجودها ونشاطها داخل العراق.

قامت الشركة في العراق بأعمال غير قانونية، وارتكبت الكثير من المخالفات والمجازر بحق الشعب العراقي، وتجاهلت الإدارة الأمريكية مطالب الحكومة العراقية بمحاكمة المسئولين بشأن هذه المخالفات، واكتفت بلجان تقصي حقائق وجلسات محاكمة غير مجدية، وانتهت بتغيير اسم الشركة واستمرار نفس الأفراد والمهام والمخالفات، بل وتزايد عملها وتوسع نشاطها وحظيت بالكثير من العقود، وأهم ما في الأمر هو تعاقد الحكومة العراقية نفسها مع هذه الشركات، سواء لتدريب الجيش العراقي أو لتقديم خدمات أخرى داخل العراق، وهو ما يشرك بعض القيادات في العراق في مسئولية استمرار عمل هذه الشركات بالعراق.

كل ذلك يشير إلى استخدام مثل هذه الشركات في الحروب بالوكالة لصالح دول أخرى، كالولايات المتحدة ممثلة في شركة (البلاك ووتر) وهي الأبرز والأكثر انتشاراً في العراق وأفغانستان ودول عدة في القارة الأفريقية، وعلى الجانب الآخر هناك شركات كثيرة تلعب دور حيوي في تنفيذ سياسات الدول الراعية لها، على سبيل المثال لا الحصر شركة فاجنر الروسية وشركة (صادات) التركية وشركة (جى فور أس G4S) الإسرائيلية وغيرها من الشركات التي تعمل في المجال الاستخباراتي والأمني والعسكري.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- **مواقع الكترونية:**

1. إبراهيم كريم برهان، "شركة البلاك ووتر أو (الماسة السوداء)BlackWater ، الشبكة الدولية تاريخ الدخول 2022/2/4. http://news.syriarose.com/dala/thum
2. قانون بريمر يمنحها الحصانة وملاحقتها قضائيا مرهونة بقرار سياسي.. الشركات الأمنية الخاصة في العراق غموض قانوني، مرافئ، تاريخ الدخول 2022/7/28، http://www.marafea.org/paper.php

- **ندوات:**

1. أحمد السيد تركي، "تدوة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي"، السياسة الدولية، العدد 47 / سبتمبر 2002.

- **رسائل جامعية:**

1. ارحمه جهام ارحمه الكواري "البحث العلمي وأثره في تطوير القوات المسلحة (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)، رسالة ماجيستير، كليه الآداب والعلوم، جامعه قطر، يونيو 2021.

- **دوريات وصحف علمية:**

1. أسامة القرابي، "هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، مجلة السياسة الدولية، العدد147 عام ٢٠٠٣.
2. ألكسندر كوكبرن وجيفري سانت كلير، "التحالف الأسود وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات" والصحافة ترجمة أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، العدد (446)، الطبعة الأولى، 2002م.
3. أمنية خيري، "ما بين البلاك ووتر وفاجنر هل يخوض المرتزقة حروب العالم؟"، صحيفة اندبندنت عربية، 2022/4/12.
4. إيمانويلا كيارا جيلار،" الشركات تدخل الحرب، الشركات العسكرية/الأمنية الخاصة والقانون الدولي الإنساني"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد86 ، عام 2006.
5. رائد الحامد "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وفرق الموت.. جيوش غير نظامية تتولى انقلابات"، صحيفة الزمان اللندنية، 2007/3/11 الشبكة الدولية.
6. سهر عبد الله يوسف، "دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007.
7. رائد فوزي محمود " الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الاجراء الوقائى والعمل الهجومى " صحيفة الحقائق الدولية، بتاريخ 2007/7/3

- **كتب:**

1. توفيق المديني، "دور المرتزقة في الحرب الأمريكية على العراق"، ترجمة كتاب: طريق الجحيم العراقي تأليف: جون جيدس، جريدة المستقبل العدد 2544 الصادر في 2007/3/1م.

2. جورج تينيت، "في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي آي إيه"، ترجمة: عمر الأيوب، بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2007.
3. جيريمى سكاهيل، "بلاكوتر أخطر منظمة سرية على العالم"، شركة المطبوعات للتوزيع وللنشر، ط 3، 2010.
4. جيف سيموز، "التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون الدولي والعدالة" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط ١، سبتمبر ١٩٩٨.
5. حسام الدين سويلم، "خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.
6. روزا بروكس " المتعاقدون المدنيون، مرتزقة ام ضحايا "، في كتاب " الجحيم الأمريكي في العراق "هزيمة العسكرتاريا الأمريكية والفشل الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ترجمة: مها سلمان سعود (النايا) للدراسات والنشر، ط1، 2007.
7. محمد مصطفي كمال، "أحداث ١١ سبتمبر، الأمن القومي الأمريكي مراجعة للأجهزة والسياسات"، السياسة الدولية، عدد.١٤٧.
8. محمود خليل، "إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق"، السياسة الدولية، مجلد ١٣٩، ٢٠٠٣.
9. نصرة عبد الله البستكي،" أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق"، ط ٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٣.
10. نيري ميسان، "الخديعة المرعبة"، ترجمة: داليا محمد وجيهان حسن، شركة كاسف القاهرة، باريس، الطبعة الأولى عام 2002م.

ثانياً: اللغة الإنجليزية

1. Berndt Joakim" The Privatization of Security and State Control of Force" Changes, Challenges and the Case of Iraq, University of gothenburg, 2009,
2. Carlos Artiz, Private Armed Forces and Global Security, USA: Greenwood Publishing Group, Westport, Connecticut, 2010.
3. Chairman Henary A. Waxman, Private Military Contractors in Iraq: an examination of Black waters actions in Fallujah, United State House OF Representatives Committee on oversight and Government Reform Majority Staff, September 2007.
4. David Isenberg, A government in search of cover: PMCs in Iraq, Paper prepared for "Market Forces: Regulating Private Military Companies," March 23-24, 2006, conference, Institute for International Law and Justice, New York University School of Law. http://price.house.gov/UploadedFiles/abu:20ghraib.doc
5. David Isenberg, A government in search of cover: PMCs in Iraq, Paper prepared for "Market Forces: Regulating Private Military Companies," March 23-24, 2006, conference, Institute for International Law and Justice, New York University School of Law. Source: http://price.house.gov/UploadedFiles/abu:20ghraib.doc

6. Duner, Bertil," Proxy Intervention in Civil Wars", Journal of Peace Research, Vol. 18, no. 4, 1981.
7. Geraint Hughes, My Enemy's Enemy: Proxy Warfare in International Politics", Eastbourne: Sussex Academic Press, 2012.
8. J. Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army, Avalon, 2007.
9. Jayanta Kalita, "Wagner Group vs Blackwater-As Battle-Hardened Mercenaries Clash in Ukraine" Eurasian times, march ,2022.
10. Jennifer K. Elsea, Moshe Schwatz, Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status, Op.Cit.
11. Michael Furstenberg, "Conflict Beyond Borders: Conceptualizing Transitional Armed Conflicts ", Sept ,2010.
12. P.W. Singer "Corporate warriors: The Rise of The Privatized Military Industry", International Security Cornell University Press,1/1/2002.
13. Political Research Associates, Black water Worldwide (XE), March 17, 2009. http://www.publiceye.org.
14. Robert Y. Pelton, "Licensed to Kill", Crown Publishers, New York, 2006,
15. T. Engelhardt, "The devil's dictionary of war in Iraq", *The Financial Express*, 26 April 2007
16. Tyrone L. Groh," WAR ON THE CHEAP? ASSESSING THE COSTS AND BENEFITS OF PROXY WAR", Op. Cit.
17. US Department of Labor; D. Ivanov itch, "Information Incomplete on Contractors in Iraq", Houston Chronicle, 8 August 2007.
18. VERSO, London, 1999.
19. Whiteout The CIA, Drugs and the Press ALEXANDER COCKBURN and JEFFREY ST. CLAIR.